قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة شؤون اللاجئين
والمغتربين والهجرة

م0610-02/02(10/25)/05-ث(15088)

الاجتماع التشاوري الإقليمي تحضيراً لاجتماع مراجعة التقدم للمنتدى العالمي للاجئين لعام 2025

عبر الاتصال المرئي، 27 أكتوبر/ تشرين أول 2025

الرسائل الرئيسية

في إطار التحضير للمشاركة العربية الفعالة في اجتماع مراجعة التقدم للمنتدى العالمي للاجئين لعام 2025 (الاجتماع الثاني للمسئولين رفيعي المستوى 2025 سابقاً) المزمع عقده في جنيف في الفترة من 15 إلى 17 ديسمبر/ كانون أول 2025، نظمت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية – إدارة شؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة) بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الاجتماع التشاوري الإقليمي تحضيراً لاجتماع مراجعة التقدم للمنتدى العالمي للاجئين لعام 2025، يوم 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2025 عبر الاتصال المرئي. وذلك بمشاركة نقاط اتصال الدول العربية الأعضاء في عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء، ونقاط الاتصال الوطنية المسئولين عن متابعة الاتفاق العالمي للاجئين، وممثلين عن الآليات الوطنية المسؤولة عن المشاركة في المنتدى العالمي للاجئين واجتماعات المسئولين رفيعي المستوى، بالإضافة إلى بعثة جامعة الدول العربية في جنيف.

تأكيداً على أهمية الاتفاق العالمي للاجئين باعتباره لا يزال يشكل مخططاً شاملاً لتعزيز التضامن الدولي والتعاون الفعال بشأن قضايا النزوح القسري، وأن التعهدات تعد الوسيلة الأساسية لترجمة المبادئ المنصوص عليها في الاتفاق إلى أفعال؛

وتنفيذاً لتعهدات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أمام المنتدى العالمي الثاني للاجئين GRF عام 2023 بشأن التحضير على المستوى الإقليمي العربي للمشاركة العربية الفعالة في المنتديات العالمية للاجئين واجتماعات مراجعة التقدم للمنتدى العالمي للاجئين (اجتماعات المسئولين رفيعي المستوى) من خلال عقد اجتماعات تشاورية والخروج برسائل رئيسية لرفعها إلى هاتين الفعاليتين؛

وتأكيداً على حرص الدول الأعضاء على الاستمرار في المشاركة الفعالة في الفعاليات التي يتم متابعة واستعراض الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين من خلالها على المستويين الإقليمي والعالمي؛

وحيث أن أولويات اجتماع مراجعة التقدم للمنتدى العالمي للاجئين لعام 2025 تتسق مع أولويات المنطقة العربية ورؤيتها للتعامل مع قضايا اللاجئين؛

وحرصاً على استكمال دور الأمانة العامة، بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، للتنسيق مع الدول العربية الأعضاء على المستوى الإقليمي في المنطقة العربية، والعمل على إيصال أولويات وهموم وشواغل المنطقة إلى المستوى العالمي؛

وتأكيداً على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى اللجوء والنزوح، ومضاعفة الجهود الدولية الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتهيئة الظروف المناسبة لعودة اللاجئين إلى بلدانهم بأمان وكرامة؛

اتفق المشاركون في الاجتماع على الرسائل الرئيسية التالية لرفعها إلى اجتماع مراجعة التقدم للمنتدى العالمي للاجئين لعام 2025:

أولاً: أزمات اللجوء في المنطقة العربية:

1. اللاجئون الفلسطينيون:

أ. التأكيد على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي جوهر القضية الفلسطينية، وعلى التمسك بالحق الأصيل وغير القابل للتصرف لأجيال اللاجئين الفلسطينيين وذريتهم في العودة إلى ديارهم التي شردوا منها، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وخاصةً القرار رقم 194 لسنة 1948، وتأكيد مسؤولية إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) القانونية والسياسية والأخلاقية عن نشوء واستمرار مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

ب. رفض أية ممارسات تهدف إلى نزوح الفلسطينيين وتهجيرهم قسراً، وإدانة تحويل قطاع غزة إلى منطقة مجاعة، أو أي فعل أو ممارسة من شأنها أن تحدث تغييراً ديموغرافياً أو جغرافياً في قطاع غزة، باعتبار ذلك صورة من صور جريمة الإبادة الجماعية وانتهاكاً جسيماً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ومطالبة المجتمع الدولي بالتحرك الفوري بموجب القانون الدولي الإنساني. والترحيب بما جاء في الإعلان الصادر عن الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت على هامش القمة العربية العادية في بغداد في 17 مايو/ أيار 2025 (فقرة 13) بشأن إقرار مشروع دعم وإيواء الأسر النازحة جراء العدوان الإسرائيلي داخل الأرض الفلسطينية، وإدانة محاولات تهجير الشعب الفلسطيني، والتأكيد على حقه في العودة والعيش الكريم على أرضه.

ج. التأكيد على أهمية الالتزام بقرار جامعة الدول العربية رقم 1547 لعام 1959 والذي يدعو الدول العربية إلى دعم جنسية الفلسطينيين في الدول التي يقيمون فيها بالامتناع عن تجنيسهم بهدف الحفاظ على هويتهم الوطنية، والحفاظ على حقهم في العودة من خلال عدم تغيير وضعهم القانوني، وكذا الإشارة إلى بروتوكول الدار البيضاء الصادر عن جامعة الدول العربية في عام 1965، والذي يدعو الدول الأعضاء إلى منح الفلسطينيين الحق في العمل والسفر والدخول والخروج مع الاحتفاظ بجنسيتهم الفلسطينية.

د. التأكيد على أهمية دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) باعتبارها الوكالة الأممية المعنية بالأساس بتقديم الخدمات الإنسانية للفلسطينيين في مناطق عملها الخمس في غزة، والضفة الغربية، ولبنان، وسوريا، والأردن، وذلك في ضوء ما نصت عليه المادة (1) فقرة (د) من اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين لعام 1951 على عدم انطباق هذه الاتفاقية على الأشخاص الذين يتمتعون حالياً بحماية أو مساعدة من

هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين. وفي هذا الإطار، التأكيد على أهمية توفير التمويل اللازم لبرامج الأونروا وعملياتها الأساسية كشريان الحياة وتمكينها من القيام بدورها، ودعوة جميع الدول التي جمدت تمويلها للوكالة لاستئناف تمويلها، ورفض أي تغيير على ولاية الوكالة وصلاحياتها أو أي انتقاص أو تجيير لخدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين، بما فيها ما جاء في مخرجات ما يسمى بالتقييم الاستراتيجي للأونروا، تحت مبادرة UN 80، التي تتعارض جملة وتفصيلاً مع قرار إنشاء الأونروا، وتساهم في تقويض دورها الذي لا بديل عنه، والتحذير من أن وقف عمليات الوكالة في مناطق عملها الخمس سيحرم حوالي 6 مليون لاجئ فلسطيني من الخدمات اللازمة والأساسية للحياة، بما يتفق مع قرارات مجلس جامعة الدول العربية وآخرها القرار الصادر على المستوى الوزاري رقم 9174 بتاريخ 2025/9/4.

2. اللاجئون السوريون:

أ. التطلع إلى إنهاء معاناة اللاجئين السوريين الممتدة على مدار السنوات الماضية في أقرب وقت، والترحيب في هذا الإطار بما جاء في إعلان بغداد الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في 17 مايو/ أيار 2025 بشأن إطلاق مبادرة "العهد العربي لدعم الشعب السوري" والمتضمن تنظيم مؤتمر دولي لحشد الدعم الدولي لعملية إعادة الإعمار في سوريا، وتعزيز جهود العودة الآمنة والمنظمة والكريمة لأبناء الشعب السوري النازحين والمهجرين.

ب. التأكيد على أهمية دعم الدول العربية المجاورة لسوريا، وخاصةً الأردن ولبنان (الذي يعاني من ظروف اقتصادية وأوضاع خاصة)، وغيرها من الدول العربية المستضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين السوريين وعلى رأسها مصر، ومساعدتها في تحمل أعباء هذا اللجوء، والطلب من الدول المانحة سرعة الوفاء بتعهداتها التي أعلنت عنها في مؤتمرات المانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا، والتأكيد على أهمية قيام المجتمع الدولي بدعم خطط الاستجابة الوطنية والأممية للتعامل مع أزمة اللاجئين السوريين على نحو شامل وبلورة آلية تمويلية لتأمين الموارد اللازمة لتسهيل عودتهم الطوعية والكريمة والآمنة إلى بلادهم، وتوفير المساعدات ومقومات الحياة الأساسية لهم داخل سوريا، وإعادة تأهيل البنى التحتية في القرى والبلدات السورية المدمرة من خلال مشاريع التعافي المبكر، وذلك بما يتفق مع قرارات مجلس جامعة الدول العربية وآخرها القرار رقم 905 بشأن "تطورات الوضع في الجمهورية العربية السورية" والقرار رقم 904 بشأن "التضامن مع لبنان ودعمه" الصادرين عن قمة بغداد بتاريخ 2025/5/17، بالإضافة إلى ما جاء في الفقرات ذات الصلة في إعلان بغداد، وكذلك القرارين رقم 9180 ورقم 9181 بتاريخ 2025/9/4 الصادرين عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

3. اللاجئون السودانيون:

أ. الإشارة إلى أزمة النزوح في السودان التي تعد الأسوأ على مستوى العالم، حيث لا يزال مئات الأشخاص يفرون – سواء داخل السودان أو عبر حدوده – رغم عمليات العودة الأخيرة، فقد بلغ إجمالي عدد النازحين قسراً 11.9 مليون نازح، من بينهم 4.1 مليون لاجئ وطالب لجوء، عاد منهم 830 ألف شخص، وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ب. التأكيد على ضـــرورة قيام المجتمع الدولي بتقديم الدعم اللازم للاجئين والنازحين الســـودانيين والدول والمجتمعات المسـتضـيفة لهم، وذلك في ضـوء الحاجة إلى 1.8 مليار دولار أمريكي لدعم أكثر من 4 مليون شـخص فروا من السـودان إلى الدول المجاورة، والتي لم يتوفر منها سـوى 17%، وفقاً للمفوضـية السـامية للأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين، مما يعرض حياة اللاجئين والنازحين للخطر ويحرمهم من حقوقهم الأســـاســـية ويؤثر تأثيراً كبيراً على المجتمعات المضيفة كذلك.

ج. التأكيد على أهمية دعم الدول العربية المجاورة للسـودان المسـتضـيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين السـودانيين وعلى رأسها مصر، لتحمل هذا العبء ولضمان استدامة الخدمات المقدمة لهم، ودعم المفوضية للعودة الطوعية خاصـةً وأن الدولة السودانية الآن تتحمل ذلك.

4. الوضع في اليمن:

أ. تسليط الضوء على الوضع الراهن في اليمن، الذي يستضيف أكثر من 95,000 لاجئ وطالب لجوء، والذي يشهد واحدة من أكبر الأزمات الإنســـانية في العالم، حيث يعتمد حوالي 23.4 مليون يمني (73% من الســـكان) على المســاعدات الإنســانية من أجل البقاء، بما في ذلك 4.3 مليون نازح داخلي. ويحتل اليمن المركز الرابع عالمياً من حيث أكبر عدد من النازحين داخلياً جراء الصراع، حيث نزح أكثر من 4.56 مليون شخص داخلياً، 80% منهم من النســاء والأطفال، ويعيش ما يقارب 1.7 مليون منهم في ظروف غير إنســانية، فيما يتوقع أن يتجاوز عددهم 5.1 مليون نازح بحلول نهاية عام 2025.

ب. التأكيد على ضــرورة تقديم الدعم اللازم للحكومة اليمنية في جهودها لحل مأســاة النازحين اليمنيين واللاجئين الذين يستضيفهم اليمن، والتأكيد على أهمية مضاعفة المساعدات الإنسانية في المناطق شديدة التضرر من ويلات الحرب الحوثية، وتكثيف الجهود لتلبية الاحتياجات الإنســانية للنازحين ومواجهة تحديات الوضــع الإنســاني الخطير الذي ترتب على عمليات النزوح المتزايدة، اســـتناداً إلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية وآخرها قرار قمة بغداد رقم 908 بتاريخ 2025/5/17، وقرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 9183 بتاريخ 2025/9/4.

<u>ثانياً: أولويات اجتماع مراجعة التقدم للمنتدى العالمي للاجئين لعام 2025:</u>

1. توسيع نطاق الدعم للاجئين والدول المستضيفة لهم:

أ. الإشارة إلى التحديات الكبيرة التي تواجه جميع الجهات المعنية بدعم اللاجئين والنازحين والدول المستضيفة لهم جراء قيام بعض الدول بإيقاف أو تقليص التمويل المقدم للمنظمات الإنســـانية والوكالات الأممية، والذي أدى إلى تدهور أوضــاع اللاجئين والنازحين وحرمانهم من الدعم الأساسـي والضـغط على الدول المسـتضـيفة، وخاصـةً في المنطقة العربية التي تعاني من التدفقات الكبيرة للاجئين والنازحين. ولفت النظر إلى أن اسـتمرار هذا الوضــع من شــأنه أن يؤدي إلى زيادة التحركات غير النظامية في رحلات محفوفة بالمخاطر مما يزيد من احتمالات تعرض اللاجئين إلى الاتجار بالبشر ويهدد حياتهم.

ب. التأكيد على أهمية العمل على تعزيز التضافر بين التدخلات الإنسانية والإنمائية وتحديد أهداف مشتركة وواضحة لتحقيق استجابة شاملة ومستدامة للتعامل مع اللاجئين والنازحين بدلاً من الاستجابات المؤقتة للأزمات، بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة وتقليل الازدواجية في الجهود.

ج. الإشارة إلى الحاجة لوضع أساليب مبتكرة لتمويل احتياجات اللاجئين والنازحين ودعم صمود المجتمعات المضيفة وتمكينها بما يحقق التكامل بين الاستجابة الفورية للأزمات والتنمية المستدامة ويضمن ألا يتخلف أحد عن الركب بما يتفق مع خطة التنمية المستدامة 2030، وذلك من خلال تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المانحة في إطار تبني نهج المجتمع بأكمله.

د. التأكيد على ضرورة تفعيل مبدأ تقاسم الأعباء والمسئوليات المنصوص عليه في الاتفاق العالمي للاجئين لضمان استدامة الاستجابة لاحتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة، لا سيما في الدول المستضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين.

هـ. إعراب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن استمرار الدعم الفني المقدم إلى جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء من خلال عملية الاتفاق العالمي للاجئين، مع التأكيد على أهمية اتباع نهج يشمل الحكومة والمجتمع ككل في تصميم وتنفيذ التعهدات.

2. تعزيز تنفيذ التعهدات المقدمة كجزء من المنتديات العالمية للاجئين بما في ذلك من خلال إطار التعهدات المتعددة الأطراف:

أ. التأكيد على حرص الدول العربية الأعضاء على المشاركة الفعالة بمستوى تمثيل عالٍ في اجتماع مراجعة التقدم للمنتدى العالمي للاجئين لعام 2025، وعرض جهودها وأولوياتها الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، وكذلك التقدم المحرز في تنفيذ التعهدات التي تم القيام بها في المنتدى العالمي الأول للاجئين في عام 2019 والمنتدى العالمي الثاني في عام 2023.

ب. الإشادة بالتعهدات التي قامت بها الدول العربية، والحرص على متابعة تنفيذ هذه التعهدات والبناء عليها، وتشجيع الدول على تقديم تعهدات إقليمية مشتركة تتبع نهج الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله.

ج. الإشارة إلى التزام الأمانة العامة بالوفاء بتعهداتها التي تم تقديمها خلال المنتدى العالمي الثاني للاجئين في عام 2023 وفقاً للجدول الزمني المقرر، واعتزامها القيام بتعهدات جديدة خلال المنتدى العالمي الثالث للاجئين المزمع عقده في عام 2027.

د. التأكيد على أهمية الإبلاغ المنتظم وفي الوقت المناسب عن حالة التعهدات القائمة، لإظهار التقدم الإيجابي على المنصات وخلال الفعاليات العالمية، وتشجيع المزيد من التبادل وتعلم أفضل الممارسات وتقديم التعهدات المؤثرة بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، بما في ذلك جهود الدول في تيسير فرص المطابقة الناجحة للتعهدات.

3. توجيه الجهود نحو المناطق التي تحتاج إلى مزيد من الدعم:

أ. التأكيد على أن المنطقة العربية تعاني منذ عقود من أعباء استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين، في ظل وقف التمويل ووجود العديد من التحديات الاقتصادية والتوترات الاجتماعية والتغيرات الديموغرافية والاضطرابات الأمنية والسياسية في بعض الدول، مما يحتاج إلى زيادة الدعم المقدم إلى الدول العربية المستضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين. والإشادة في هذا الإطار بالقرار رقم 921 بشأن مبادرة الصندوق العربي "لدعم جهود التعافي وإعادة الإعمار من آثار الأزمات"، الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (بغداد، 2025/5/17)، والمتضمن *"التأكيد على ضرورة دعم جهود وكالات الأمم المتحدة لتوفير المتطلبات الأساسية للدول العربية التي تعاني من آثار الأزمات ولضمان حق العودة الطوعية الآمنة للنازحين، وفقاً للمعايير الدولية."*

ب. الإشارة إلى ما تضمنه إعلان بغداد الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة من إطلاق "المبادرة العربية بشأن توفير ملاذ آمن للمتضررين من الكوارث والمخاطر وتعزيز أمن الإسكان العربي" التي تهدف إلى مواجهة أزمة سكن الطوارئ للمتضررين من الكوارث والمخاطر، وإعادة الإعمار في الدول العربية التي تعاني من الصراعات والحروب والكوارث لمساعدتها بما يساهم في توفير سكن للنازحين عن طريق إنشاء صندوق لجمع التبرعات.